دور السياسة الصناعية في تنمية المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003

عقيل عبد النبي الدلفي
الباحث

أ.د. فلاح خلف علي
كلية الادارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.i129.52

تأريخ أستلام البحث : 2021/6/6 **مقبول للنشر بتأريخ : 2021/6/22**

المستخلص:

ناقش هذا البحث مدى أهمية السياسة الصناعية ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة والوقوف على أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق ومن أهمها: (الإهمال المتعمد للمشاريع الصغيرة في العراق مقارنة بالمشاريع الكبيرة، تهالك وتقادم البنى التحتية، تدهور بيئة الأعمال)، والمساهمة في بناء اقتصاد قوي متنوع من خلال ترقية وتطوير المشاريع الصغيرة، ويهدف البحث إلى الوقوف على الدور التنموي للسياسة الصناعية في تنمية المشاريع الصغيرة في العراق، فضلاً عن تشخيص وتعزيز الدور التنموي للمشاريع الصغيرة، ذلك يستلزم تصميم سياسات صناعية تعمل على تذليل العقبات والتحديات التي تواجه هذه المشاريع، وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها " أن ضعف الدور التنموي للمشاريع الصغيرة في العراق والمتمثل بضعف مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وبخاصة القيمة المضافة والتشغيل، يعود إلى حالة الإهمال الذي تعرضت له من قبل السياسة الصناعية، والتي تميزت إجراءاتها بالتحيز لصالح المشاريع الكبيرة وأن حالة الضعف للمشاريع الصغيرة انعكست بشكل ضعف في أداء القطاع الخاص بوجه عام في العراق.

الكلمات المفتاحية: السياسة الصناعية، المشاريع الصغيرة، التنمية، الاقتصاد العراقي

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 46 / العدد 129 / ايلول/ 2021
الصفحات : 225-244

مقدمة:

تحتل المشاريع الصغيرة أهمية استثنائية في مختلف اقتصاديات العالم سواء أكانت نامية أم متقدمة، لكونها تمثل نسبة كبيرة من المشاريع في مختلف بلدان العالم، وتوظف أعداد هائلة من القوى العاملة في العالم، لذلك ينبغي التأكيد على أهمية الدور التنموي للمشاريع الصغيرة وأهمية تفعيل إجراءات السياسية الصناعية من أجل الحوافز المالية والتمويلية والتنظيمية التي تعزز وتهيئ فرص النهوض بالمشاريع الصغيرة، وبقدر تعلق الأمر بالمشاريع الصغيرة في العراق فعلى الرغم ارتفاع أهميتها النسبية من حيث الحجم، فهي تشكل حوالي (90%) من عدد المشاريع العاملة في العراق، ألا أن نسبة مساهمتها في القيمة المضافة والتشغيل لا تزال منخفضة جدا أذا لم تتجاوز نسبة مساهمتها في التشغيل (30%)، ولم تتجاوز نسبة مساهمتها في القيمة المضافة (21.2%) عام 2018، نتيجة لما تعرضت له من إهمال بسبب حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني بعد عام 2003 ، فضلا عن استمرار تحيز السياسات الصناعية لصالح المشروعات الكبيرة، فقد صممت معظم السياسات والبرامج لتكون في خدمة المشاريع الكبيرة في القطاع العام ولم تولي القدر الكافي من الاهتمام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تدار من قبل القطاع الخاص، مما أدى لأضعاف دورها التنموي، حاولت هذه الدراسة التأكيد على أهمية إعادة النظر بتلك السياسات وضرورة تصحيح هذا المسار من خلال التأكيد على أهمية دور المشاريع الصغيرة في العراق،

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الاتي:

هل تسهم السياسة الصناعية في العراق في النهوض بالمشاريع الصغيرة، فضلاً عن استمرار إهمال المشاريع الصغيرة مقارنة بالمشاريع الكبيرة، واقتران هذا الإهمال بضعف إمكانياتها الذاتية وحاجتها إلى الرعاية والدعم والتمويل المصرفي من المصارف الحكومية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن السياسة الصناعية في العراق لا تسهم بشكل واضح في النهوض بالدور التنموي للمشاريع الصغيرة في العراق

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعريف بدور السياسة الصناعية في النهوض في المشاريع الصغيرة، وأهمية الدور التنموي للمشاريع الصغيرة في العراق، وتشخيص اهم الحوافز المؤسسية والمالية والإدارية والتنظيمية التي يمكن أن تقدمها السياسات الصناعية من اجل النهوض بالمشاريع الصغيرة في العراق.

أهمية البحث:

تعود أهمية الدراسة إلى محاولتها للكشف عن وجود نوع من الارتباط بين ضعف الدور التنموي للمشاريع الصغيرة في العراق، وضعف الحوافز المالية والتمويلية والتنظيمية المقدمة من قبل السياسة الاقتصادية بوجه عام والسياسة الصناعية بوجه خاص.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تبني مجموعة من المقدمات العامة.

هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور تناول المحور الأول الإطار النظري للسياسة الصناعية وركز المحور الثاني على تحليل واقع المشاريع الصغيرة في العراق في حين ركز المحور الثالث على أهم مؤشرات تطور المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة الصناعية

تعد السياسة الصناعية وجها جديدا تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتوجيههُ بمشروعية تصحيح الاختلالات الهيكلية، للخروج من الأزمات القطاعية والكلية وبجدوى اقتصادية وقابلية للتنفيذ، وتتميز السياسة الصناعية بكونها عاملاً مؤثراً في تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تعزيز التنافسية الكلية أو الجزئية للوحدات الاقتصادية وتقسم عادة إلى سياسات هيكلية وسياسات ظرفية وسياسات عمودية أو أفقية، وتمثل السياسة الصناعية ابرز التدابير الحكومية الناجعة من اجل التأثير على العرض الكلي بالاقتصاد ولهذا ينبغي على السلطات الحكومية تحديد أهدافها غير المباشرة التي على أساسها تتدخل لتعديل الإخفاقات بالسوق من غير المساس بالحرية السوقية ويبقى نجاح أو فشل السياسة الصناعية مرهونا بفشل أو نجاح الأهداف المرجوة من تلك السياسات.

أولاً: مفهوم السياسة الصناعية:

إن مفهوم السياسة الصناعية هو مفهوم غامض ناتجاً من كونه ليس مفهوماً صريحاً ومنسجماً لأنه يتضمن تدخلات وإجراءات للتنسيق بين القطاعات والمنشآت فضلاً عن فروعها، وهذا ضمن ما يعرف بالاستراتيجية الصناعية وان اختلف شكل ومستوى ومضمون هذا التدخل وأليات، وضمن هذا الإطار يأتي دور السياسة الصناعية التي تساعد الدول على التقدم وتنمية اقتصاداتها، نظرا لأهمية السياسة الصناعية في رسم وتخطيط مستقبل الصناعة في جميع بلدان العالم، لذلك لابد أن تسعى من اجل وضعها جميع الأطراف المعنية. من اجل تحقيق الأهداف التي رسمت ووضعت من أجلها. [1]

لا يوجد تعريف موحد أو متفق عليه للسياسة الصناعية، فهناك عدة تعاريف لها ومن أبرزها:

1- أنها حزمة من السياسات الاقتصادية والتدخلات الاستراتيجية التي تتبعها وتنتهجها الدول، لأحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد نحو القطاعات التي تتميز بالكفاءة والإنتاجية العالية. [2]

2- أنها الخطط الحكومية التي صممت من اجل دعم الصناعات التي تتميز بإمكانيات تصديرية وإمكانيات التوظيف ودعم البنى التحتية للإنتاج. [3]

3- أنها إجراءات وخطوات تقوم بها الحكومة للتأثير على الهيكل الاقتصادي للاقتصاد وللتنويع الإنتاجي. [4]

4- أنها عبارة عن أليات وخطوات تهدف الحكومة من خلالها لزيادة توسيع إنتاجية الاقتصاد ككل، أذ أن الحكومة تؤدي دوراً هاما في إجراء تكامل استراتيجي، من خلال مختلف السياسات التي يمكن تصنيفها على أنها سياسات صناعية وهي تتضمن أدوات وإجراءات متعددة. [5]

5- هي تشكيلة واسعة ومتنوعة من الأدوات التي صممت من اجل ترقية النمو وزيادة القدرة التنافسية لقطاع أو قطاعات معينة، في الغالب تدل هذه الأدوات على المعاملة التفضيلية، كما أن هنالك ارتباط بين التسهيلات الحكومية والسياسات الصناعية التي تخلق الأبداع. [6]

---

[1]- نذير مياح، السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989- 2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر 2010، ص 14

[2]- إبراهيم احمد البدوي، وأخرون، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر، مجلة عمران، العدد 3/9، 2014، ص 67

[3]- مدحت القريشي، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية بين المؤيدين والمعارضين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 76، 2014، ص 306

[4] -Cimoil et al , industrial policy and Development The political Economy of capabilities Accumulation ; oxford university , New York ,2013,

[5]- نواف أبو شمالة، السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد

6 -Andrew Goh, Towar ds An Innovation-Driven Economy Through Industrial Policy-Making , the innovation journal Singapore, Volume 10(3), article 34,2005

6- أنها محاولة تقوم بها الحكومة لتشجيع انتقال الموارد من نشاط إنتاجي إلى أخر، من اجل أن يتحرك نحو قطاعات معينة تعدها مهمة للاقتصاد في المستقبل، فضلا عن ذلك فهي تستهدف صناعات ومنشآت معينة باعتبارها تحقق النتائج التي تكون فعالة بالنسبة للاقتصاد ككل. [1]

ثانياً: خصائص وأهمية السياسة الصناعية:

1- خصائص السياسة الصناعية:

تعددت الخصائص التي تميز ت بها السياسات الصناعية ومنها. [2]

أ- تأثيرها المباشر على القرارات المتعلقة بالصناعة والسلوك الصناعي فيما يخص الإنتاج أو الاستثمار.

ب-تطبيق السياسات والإجراءات من طرف الحكومة تجاه القطاعات الصناعية سواء كان بالأمر أو التحفيز.

ت- هي عبارة عن مجموعة علاقات بين الدول الصناعية.

ث-ترتبط ارتباط مباشر بتخصيص الموارد اللازمة للصناعات المختلفة.

ج-لها علاقات وطيدة مع البنى التحتية للقطاعات الصناعية.

ح- تتكون من حزمة من الوسائل والخطط الهادفة إلى التأثير على المنشآت الصناعية والمشاريع الصغيرة.

خ-تتميز بالأهمية الواسعة في إعادة تنظيم القطاعات الصناعية

2- أهمية السياسات الصناعية:

من أبرز الأسباب التي دفعت السياسة الصناعية إلى الواجهة، هي الحاجة الملحة لضرورة ظهور أشكال جديدة من نماذج السياسات العامة، بعد تزايد الاعتراف بعدم إمكانية السوق بمفرده على تقديم الأداء الأمثل للمجتمع لاسيما بعد الأثار طويلة الأجل التي تركتها الأزمة المالية الاقتصادية لعام 2008. [3]، وتعد السياسة الصناعية من أهم السياسات الاقتصادية لكونها تقوم بدور فعال في تطوير وتنظيم الاقتصاد، أذ تستطيع الحكومة من خلال أدوات السياسة الصناعية أن تؤثر على الهيكل الصناعي، كما تلعب دوراً في تطوير الأداء الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية، بما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، لكونها تتميز بما يأتي. [4]

أ- الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المتعددة في عملية الإنتاج (كفاءة تخصيص الموارد).

ب-الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات بأقل كمية ممكنة من الموارد الاقتصادية المتاحة.

ت-الكفاءة العالية توزيع توزيع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أو المساهمين في النشاط الإنتاجي (كفاءة توزيع الإنتاج).

ثالثاً: أنواع السياسة الصناعية:

1- حسب أثرها على القطاعات الاقتصادية وتنقسم إلى ما يأتي.

أ- السياسات الصناعية الأفقية (الغير مباشرة)

تستطيع الحكومة من خلال السياسات الأفقية إيجاد البيئة المواتية لتعزيز التنمية الصناعية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، فضلا عن توسيع وتطوير البنى التحتية وفي المقابل اكتسبت السياسات الصناعية الأفقية أوسع تأييد في السنوات الأخيرة باعتبارها أكثر فاعلية من اجل التغلب على إخفاقات السوق. [5]

ب- السياسات الصناعية العمودية (المباشرة)

هي مجموعة من الإجراءات المنسقة والهادفة خلال المدى القصير، التي يتم توجيهها نحو فروع صناعية معينة (انتقائية) وتستهدف التأثير على قطاعات معينة، نلاحظ أن السياسات العمودية يتم توجيهها لدعم الناتج الاقتصادي في صناعات محدودة تتميز بإمكانيات ضرورية لأحداث التحولات الهيكلية المنشودة وذلك من خلال أدوات

7- Xavier Vanden Bosch , industrial policy in the EU , ECONT PAPER 69 , September 2014 ,p.11

[2]- فلاح خلف الربيعي، السياسات الصناعية، دار الروسم للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى، 2015، ص 19

[3]- أمين حواس، عودة السياسات الصناعية: ما هو الجديد، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2018، ص 552

[4]- حطاب موراد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2016، ص 24

[5]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، أثر السياسة الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 2

وسياسات تفضيلية مثل تقديم القروض الميسرة. [1] ، فضلا عن أن السياسات العمودية هي أكثر استهدافا وانتقائية تعمل الحكومة على إقرارها من اجل تحفيز وتشجيع وتنمية مجموعة من الأنشطة والقطاعات من خلال منظومة من أليات الرعاية والدعم لهذه الأنشطة. [2]

2- حسب الهدف من التصنيع:

تبنت غالبية الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال نوعين من السياسات لتحقيق هدف التصنيع وهما. [3]

أ-سياسة أحلال الاستيرادات:

تتضمن هذه السياسة في الأساس أنتاج صناعات محلية كانت تستورد في السابق ويتم هذا عبر انتهاج جملة من الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على استيراد السلع الأجنبية المماثلة، فضلا عن ذلك اعتبرت الصناعات الاستهلاكية من الصناعات المرشحة لتطبيق سياسة أحلال الاستيرادات وذلك لعدم احتياجها للتكنلوجيا وزيادة الطلب المحلي عليها.

ب-**سياسة تشجيع الصادرات:**

في ظل الإخفاقات والتشوهات التي رافقت تطبيق أحلال الاستيرادات لجأت بعض الدول إلى تطبيق سياسة تشجيع **التصدير**، والتوجه نحو الأسواق الخارجية بدل الأسواق المحلية، اعتقد المدافعون عن هذه السياسة أنها ستوفر مجموعة من الحوافز للمنتجات الصناعية المحلية والموجهة لأغراض التصدير، من جهة أخرى نلاحظ أن سياسة تشجيع **التصدير** تزيد من استخدام الطاقة وتعمل على التسريع في امتلاك التكنولوجيا وتطوير المهارات، كما تساعد على خلق فرص العمل لاسيما في الصناعات كثيفة العمل، وتقود للمزيد من استخدام الطاقة الإنتاجية كما أنها تسمح باستغلال وفورات الحجم. [4]

رابعاً: أثر السياسة الصناعية على المشاريع الصغيرة:

السياسة الصناعية الخاصة بالحكومة تمثل نظام حكومي (قانوني) يعمل على تشجع السلطات المعنية بالتدخل في سياسة التنمية الصناعية وتنظيم سوق صناعية معينة، ويهدف التدخل الحكومي في القطاع الصناعي الخاص والمشاريع الصغيرة إلى التحكم في الهيكل الصناعي، خاصة إذا كانت هذه المشاريع حساسة وتتميز بالأهمية البالغة، فإنها تتدخل من اجل التأثير على محددات الهيكل المتمثلة في التركيز الصناعي وعوائق الدخول وعوائق الخروج فضلا عن تمييز المنتجات وكل هذا بواسطة أدوات السياسات الصناعية. [5]

1- أثر السياسة الصناعية على التركز الصناعي للمشاريع الصغيرة:

يعرف التركز الصناعي: هو مدى تجمع الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي مجموعة من المشاريع، لذلك في قياس تركز الصناعة ينصب الاهتمام نحو كل مشروع بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمشاريع في كل الصناعة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في التركز، يكون السوق أكثر تركزا كلما قل عدد المنتجين أو زاد التباين بين أنصبتها في السوق. أذ تقوم السلطات المعنية بالتدخل على مستوى القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة من خلال التأثير في السوق الخاص بهذه المشاريع، من خلال أدوات السياسات الصناعية، خاصة مع حدوث منافسة شديدة بين الدول وكل دولة تسعى لحماية منتجاتها وصناعتها المحلية وزيادة قدرتها التنافسية. (6) **والإجراءات التي تقوم السلطات الحكومية تتمثل فيما يأتي:**

---

[1]- إبراهيم احمد البدوي، وأخرون، مصدر سابق، ص 68

[2]- نواف أبو شماله، مصدر سابق، ص 7

[3]- محصول سعيد، مصدر سابق، ص 36

[4]- خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 27

[5]- وليد احمد العطاس، دور السياسة الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2010 ، ص 5

[6]- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف، الجزائر 2011، ص 122

أ-تأثير سياسة الترخيص الصناعي على تركز المشاريع الصغيرة:
تمثل هذه السياسة أهم وسائل التأثير على هيكل المشاريع الصغيرة خاصة مستوى التركز فيه من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على عدد المشاريع الصغيرة في الصناعة، بهدف تنظيم الإنتاج الصناعي وتسهيل عملية الرقابة عليه، فضلا عن دعم المشروعات الصغيرة وتوفير المزايا والتمويل والضمانات اللازمة لها. [1]

ب- تأثير سياسة القروض الصناعية على التركز:

يستطيع صانعي القرار عن طريق هذه السياسة التأثير على هيكل الصناعة بواسطة، (تقديم القروض بهدف التشجيع والتحفيز على إنشاء المشاريع الصغيرة)، لاسيما التحويلات الحكومية من الموارد العامة إلى مشاريع أو أنشطة أو صناعات أو مناطق بأكملها، بشكل مجاني أو بأقل من أسعار السوق، عن طريق الدعم المباشر (نقدا أو عينا)، أو الدعم غير المباشر (الحوافز الضريبية)

2- أثر السياسة الصناعية على عوائق الدخول إلى الصناعة:
هناك صراع في شكل المنافسة القائمة بين المنشآت والمشاريع، الأمر الذي تولد بسببه العديد من العوائق والأسباب التي تمنع أو تحد من دخول المشاريع الجديدة لصناعة معينة، أذ كلما ازدادت العوائق والأسباب انخفض عدد المشاريع وفي النتيجة زيادة التركز أو الاحتكار، قد تكون هذه العوائق قانونية (موضوعة من قبل السلطات المعنية) وقد تكون عوائق اقتصادية (تقنية تكنولوجية)

أ-تأثير سياسة الأسواق المفتوحة على عوائق الدخول:

نتيجة لصعوبة تطبيق الشروط الخاصة بثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية، حتى يمكن الوصول إلى المستويات المطلوبة من الكفاءة التخصصية والداخلية، استعانت نظرية (الأسواق المفتوحة) بمفهوم التهديد بالدخول إلى الصناعة أو المنافسة الكامنة، من اجل الوصول إلى القسم الأوفر من المزايا التي تتحقق عن طريق المنافسة التامة وأهمها انخفاض مستوى الأسعار من دون التضحية بهيكل الصناعة الذي يسهم في ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية والمتمثل في المشاريع بكافة أحجامها التي تستفيد من اقتصاديات الحجم، أي كلما ازداد حجم الإنتاج انخفضت التكلفة المتوسطة. [2]

ب- تأثير سياسة الترخيص الصناعي على عوائق الدخول

وهي السياسة الصناعية الخاصة بالترخيص الصناعي المتعلقة بالقطاع الصناعي ككل أو على مستوى صناعة معينة، ويمكن أن تسترشد بعدة اعتبارات تسهم جميعها في التأثير على هيكل الصناعة، لاسيما المشاريع الصغيرة وبالنسبة لظروف الدخول إلى الصناعة، أذ يؤدي ذلك إلى تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية للمجتمع، وهذه الاعتبارات هي كما يأتي. [3]

-الأخذ في الاعتبار (طريقة الدخول) عند السماح للمشاريع بالدخول إلى الصناعة، ذلك من خلال الاستحواذ أو الاندماج مع مشاريع أخرى في الصناعة، أو الدخول بشكل منفرد ومستقل عن مشاريع أخرى اعتمادا على حدة درجة التركز في الصناعة.

-متابعة تاريخ النشاط في السوق الأصلي للمشاريع الأجنبية عند اتخاذ قرارات الترخيص للمستثمر الأجنبي.

ت- تأثير سياسة القروض الصناعية على عوائق الدخول:
تقوم القروض الصناعية بدوراً هاماً في تشجيع الإقدام على إنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة، وهذا يعني دخول منافسين جدد داخل الهيكل الصناعي، أي تسهم القروض الصناعية بشكل مباشر في التأثير على ظروف المشاريع الجديدة الداخلة إلى الصناعة، من خلال تسهيل عملية التغلب على متطلبات رأس المال كأحد العوائق الرئيسة للحد من الدخول للصناعة، يمكن أن تسهم القروض الصناعية في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة بصورة أكثر إيجابية.

---

[1]- غفار كاظم حسين، السياسات الصناعية في الوطن العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مكتب الدراسات والسياسات العامة، عمان- الأردن، 1986، ص 98

[2]- حطاب موراد، المصدر سابق، ص ص 146-145

[3]- نفس المصدر السابق، ص 148

ث- تأثير سياسة الإعفاء من ضرائب المؤسسات على عوائق الدخول:
تعمل هذه السياسة على تحفيز الاستثمارات الصناعية إذ تستخدم في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة، فيما يتعلق في الدخول إلى الصناعة من خلال تأثيرها على عدد المشاريع الصغيرة في الصناعة. في بعض الدول التي تطبق نظاماً ضريبياً على جميع المشاريع المحلية والأجنبية، أذ يساعد النظام التصاعدي في التأثير على أحجام المؤسسات بما يتلاءم مع أهداف السياسة المتعلقة بهيكل الصناعة ودرجة التركز وظروف الدخول إلى الصناعة، فإذا كان الهدف في وقت ما هو زيادة مستوى المنافسة للمشاريع الصغيرة، فإن زيادة نسبة الضريبة على الأرباح المرتفعة ، يمكن أن تؤثر سلباً على اتجاه المشاريع لاسيما الكبيرة في الصناعة نحو زيادة حجمها وبالاتي أرباحها وتشجيع على صمود المشاريع الصغيرة في سوق الصناعة، خاصة المشاريع الجديدة الراغبة في الدخول. [1]

ج- تأثير سياسة سعر الصرف على عوائق الدخول:

تهدف السلطات المعنية من خلال تحديد سعر الصرف، للتدخل في الشؤون الاقتصادية من أجل تخفيض سعر العملة المحلية، وذلك لغرض تشجيع وتحفيز الصادرات المحلية وتخفيض الاستيرادات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع المحلية، عن طريق جعل أسعار السلع الأجنبية المنافسة مرتفعاً مقارنة بالسلع المحلية من اجل تشجيع الإنتاج للمشاريع الصغيرة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وهذا من خلال توفير جملة من الشروط وهي كالاتي. [2]

- أتسام الطلب العالمي على المنتجات المحلية للدولة بقدر كاف من المرونة.
- يجب أن يتمتع العرض المحلي لسلع التصدير بمستوى عالي من المرونة، ليواجه الارتفاع المستمر في الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة استقرار الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع على شكل ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض العملة.

المحور الثاني: تحليل واقع المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2003-2018)

أولاً: هيكل المشروعات الصغيرة في العراق:
اعتمدت السلطات العراقية على معيار عدد العاملين من اجل التمييز بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعرف المشاريع الصغيرة في العراق على أنها المشاريع التي يعمل فيها اقل من عشرة أشخاص ، والمشاريع المتوسطة هي التي يعمل فيها بين (10-24) شخص، ونلاحظ أن السوق العراقي شهد تطوراً ملحوظاً في عدد المشاريع الصغيرة وأشارت إحصائيات وزارة التخطيط أن عدد المشاريع بلغ (27856) مشروعاً عام (2017) مقارنة مع عام (2014) بلغ عدد المشاريع (21809) بمعدل نمو بلغ (27%)، وتمثل المشاريع الصغيرة الغالبية العظمى من عدد المشاريع الإجمالي وشكلت (99%) من أجمالي المشاريع في البلد، الجدير بالذكر أن المشاريع الفردية مثلت (85%) من عدد المشاريع ، والمشاريع المختلطة مثلت (9%)، والمشاريع مساهمة عامة ومشروع فردي مثلت (3%). [3]

شكل (1)

[1]- نفس المصدر السابق، ص 148
[2]- نفس المصدر السابق، ص 149
[3]- صندوق النقد العربي، وأخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، 2019، ص 110

توزيع هيكل الملكية القانونية للمشاريع الصغيرة في العراق

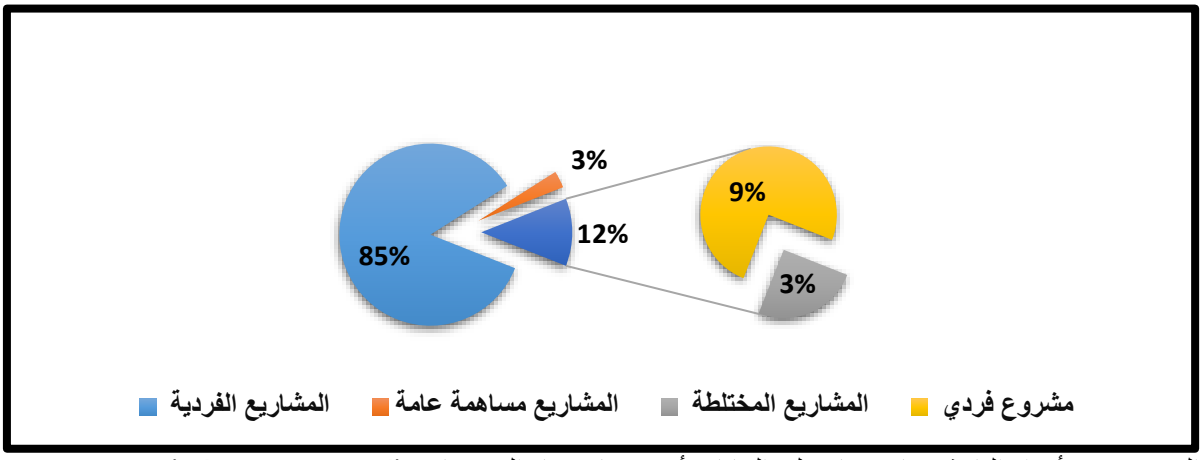

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات أعلاه، بالاستناد إلى برنامج (Microsoft Excel)

ثانياً: المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق:

تواجه المشاريع الصغيرة في العراق العديد من المعوقات والمشاكل، التي أثرت على مسارها التنموي ويمكن تلخيصها بما يأتي. [1]

1- المشاكل التمويلية:

تمثل المشاكل التمويلية احدى اهم المشاكل التي تحد من إنتاجية المشاريع الصغيرة في العراق، أذ تعتمد المشاريع الصغيرة في العراق وبشكل مباشر على التمويل الذاتي وعلى الإمكانيات المالية المحدودة، وعدم توفر الالتزامات المالية تعد من المشاكل التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية التي تصبوا أليها المشاريع الصغيرة في العراق، فضلاً عن ذلك يعود سبب صعوبة تقديم المصارف الحكومية التسهيلات المالية إلى المشاريع الصغيرة إلى قيامها باستثمار السيولة النقدية المتاحة لديها في شراء حوالات الخزينة، التي تدر فائدة تبلغ (0.7%) من غير أي مخاطرة تذكر، الجدير بالذكر أن القروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية وخصوصاً (الرافدين والرشيد) تشكل (80%) من أجمالي ودائع الزبائن، ومن اهم هذه المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق في الجانب التمويلي من ابرزها ما يأتي. [2]

أ- ارتفاع نسبة الفائدة على القروض المصرفية الممنوحة للمشاريع الصغيرة مما يشكل عبء ثقيل عليها.

ب- الضمانات العقارية المشددة التي تطلبها المصارف الحكومية والأهلية كضمان للقروض بالمقابل عدم امتلاك العديد من المشاريع الصغيرة مثل هذه العقارات مما يعيق عملية منح القروض.

2- المعوقات التسويقية:

تعاني المشاريع الصغيرة في العراق من نقص أجهزة التسويق التي تطبق الأساليب الحديثة والمتطورة في هذا المجال من أجل الوصول إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن إيصال المنتجات وتوزيعها على أوسع نقطة ممكنة سواء في داخل العراق أو خارجه، أذ أن أصحاب المشاريع الصغيرة ركزوا أعمالهم التسويقية على طرح ما متوفر لديهم من منتجات في الأسواق المحلية دون دراسة وضعية منتجاتهم في تلك الأسواق، وما هو رأي المستهلك المحلي بها، والوقوف على النواقص العيوب المكتشفة على تلك المنتجات والعمل على تلافيها، وافتقارها

[1]- محمد عبد الهادي رشيد، دور حاضنات الأعمال للنهوض بالمشروعات الصغيرة تجارب لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، ص 81

[2]- احمد كامل حسين الناصح واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 69، 2008

لأساليب وطرق الترويج الحديثة من الدعاية والإعلان والقيام بأبحاث تسويقية شاملة في مجال تسويق المنتجات. (1)

3- مشكلة نقص المعلومات:

يعاني أصحاب المشاريع الصغيرة في العراق من نقص المعلومات فيما يخص القوانين والقرارات الحكومية مثل قوانين تسجيل المشاريع، الإعفاءات الضريبية، الدعم والتمويل، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها.

ويمكن تلخيص مشكلة نقص المعلومات بما يأتي. (2)

أ- نقص في المعلومات التي تتعلق بالقوانين والإجراءات الحكومية مثل قوانين تسجيل المشاريع الصغيرة في دوائر التنمية الصناعية، لاسيما قوانين الدعم الممنوح لهذه المشاريع والإعفاءات الضريبية لصناعة منتجات محددة وفي مدة زمنية محددة.

ب- نقص في المعلومات الخاصة بالأسواق والموارد الأولية ومستلزمات الإنتاج، ومن المعروف أن المشاريع الصغيرة تواجه نقصاً في المعلومات الكاملة عن السوق، فيما يتعلق بأسعار المنتجات وأنواع المستلزمات الإنتاجية والموارد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج.

ت- نقص المعلومات الخاصة بالتأهيل والتدريب المقدمة من قبل الهيئات المحلية والدولية، وبذلك تعد مشكلة نقص المعلومات في العراق مشكلة أساسية وحاجزاً كبيراً تواجه المشاريع الصغيرة، وتحد من قدرتها على التطور، مما يؤدي إلى عدم استفادتها من والدورات التدريبية والإرشادات التي تسهل عمل المشاريع الصغيرة وتساعدها على تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- انعدام الروابط الأمامية والخلفية بين المشاريع:

تعاني المشاريع الصغيرة في العراق من ضعف الترابطات أو انعدامها مع المشاريع الكبيرة، وهي من المشاكل التي تحد من تطور وتنمية المشاريع الصغيرة، وقد سبب ذلك اعتماد المشاريع الكبيرة على المواد الأولية والمدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة من الخارج، ولذلك زادت التبعية للصناعات الأجنبية وجعلت مصير عملية الإنتاج في العراق معتمدة بشكل واسع على الاستيراد، مما أسهم هذا الوضع بتحجيم دور المشاريع الصغيرة في صناعة المواد الأولية والتجهيزات الوسيطة التي تدخل في عملية إنتاج المشاريع الكبيرة، وزاد الاعتماد على المواد الأولية المستوردة، مما أسهم وبشكل كبير في توقف وتعطيل العديد من تلك المشاريع. (3)

5- غياب التنمية الاقتصادية وتعقد المشهد السياسي:

أسهمت الظروف التي مر بها العراق من حروب في الثمانينات وعقوبات في التسعينات واحتلال عام (2003)، وما بعد ذلك من عمليات نهب وتخريب للبنى التحتية الأساسية، جعلت العراق بحاجة إلى أموال طائلة من اجل إعادة الأعمار، فضلاً عن الصراعات والانقسامات الحزبية والطائفية وتقاطع آراء القوى السياسية حول أسلوب إدارة الموارد والثروات المحلية، وعدم وضوح الإجراءات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالجانب الاقتصادي والصناعي، ومشكلة الابتعاد عن المهنية الاقتصادية والتأثيرات الضارة للفساد الإداري والمالي الذي أدى إلى تدمير المؤسسات الحكومية وانهيار اقتصاد البلد، وهذا سبب خلق أثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية في البلد، وقد تأثر قطاع المشاريع الصغيرة بهذه الظروف كغيره من قطاعات الاقتصاد. (4)

6- ارتفاع تكاليف النقل وانهيار الخدمات العامة والبنية الأساسية:

من المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق هي مشكلة النقل ونقص الخدمات والبنى الأساسية إذ تواجه المشاريع الصغيرة العديد من المشاكل، تتمثل في ارتفاع التكاليف الباهظة لنقل خاماتها الأولية من مصادرها

---

[1]- حسين شريف نعيم، دور مؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، العراق، 2015، ص 71

[2]- محمد عبد الهادي رشيد، مصدر سابق، ص 93

[3]- فلاح خلف الربيعي، سبل النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، الحوار المتمدن، العدد 2221، 2008، متاح على الشبكة الدولية www.ahewar.org.com

[4]- رائد خضير عبيس كاظم، المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص 123

أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق، وتعد الأرض أو الموقع المناسب والتجهيزات اللازمة للعمل من المشاكل التي تعيق عمل المشاريع الصغيرة، فضلاً عن أن كثيراً من المشاريع الصغيرة المتواجدة في أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقر إلى ابسط الخدمات اللازمة لممارسة النشاط كمصادر المياه النظيفة وخدمات المجاري والطاقة الكهربائية، وقد يتحمل أصحاب المشاريع تكاليف مرتفعة جداً نتيجة لتوفير الخدمات الأساسية لأنفسهم بطرق خاصة، وهذا الأمر يؤدي تعسرهم المالي أو استدانتهم من الآخرين فضلا عن مشاكل التيار الكهربائي والتي تعد سبباً رئيساً آخر لتدهور المشاريع الصغيرة الذي تضرر بعد عام 2003 بشكل كبير، وتعد الطاقة الكهربائية مهمة جداً من اجل استمرار عمل المشاريع الصغيرة وتوفيرها يعد واجباً من واجبات الحكومة وتعد دعماً غير مباشر من الحكومة، فمن المفروض أن تتحمل الحكومة عبء الخلل الكبير الذي ينعكس على تشغيل العمالة وقدرة المشاريع على التطور والنمو. [1]

ثالثاً: واقع المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003:

1- عدد المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003

وصل عدد المشاريع الصغيرة في العراق في عام (2001) إلى (69090) مشروعاً وهذا يدل على مدى الأهمية التي كانت تتمتع بها المشاريع الصغيرة، وقد شغلت هذه المشاريع ما يقارب (142724) عاملاً، مما يدل على أهميتها في توفير فرص العمل والحد من البطالة، ألا أن هذه المشاريع شهداً تراجعاً وتدهوراً في أوضاعها بعد عام (2003)، نتيجة لظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني، وقد تحولت هذه المشاريع من مشاريع تسهم في التشغيل إلى مشاريع تسهم في ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لزيادة عدد العاطلين عن العمل في هذه المشاريع، بسبب تردي الوضع الأمني والاقتصادي الذي ترك أثاراً سلبية في الاقتصاد العراقي عموماً والقطاع الصناعي خصوصاً، وذلك من خلال عمليات التخريب التي طالت العديد من المصانع، وفي النتيجة أدت إلى إيقافها وتسريح العديد من العاملين فيها، فضلا عن كون المصانع التي تم إصلاحها من جديد بقيت تعاني من عدة مشاكل في مقدمتها الطاقة الكهربائية ومستلزمات الإنتاج وارتفاع أجور العاملين وتكاليف النقل، أن هذه الأوضاع قادت إلى تحويل العراق إلى سوق مفتوحة لتصريف منتجات الدول المجاورة والإقليمية من مختلف المناشئ، بشكل عشوائي وبدون تطبيق التعريفة الجمركية وبأسعار منخفضة تكاد تكون اقل من الأسعار في البلد المصدر، وهي صفة من صفات الإغراق السلعي الذي تمارسه العديد من الدول من اجل السيطرة على الأسواق العالمية لتصريف فائض المنتجات وجعله بلد مستورداً، وهذا كان سبباً في تردي الوضع الاقتصادي في العراق وتفشي ظاهرة البطالة، نتيجة لأغلاق العديد من المصانع واتجاهها لأعمال أخرى والهدف من ذلك هو أضعاف القطاع الصناعي في العراقي وجعل البلد بلداً مستورداً يعتمد على السلع الأجنبية. [2]ويمكن أن نلحظ من جدول (1) انخفاض عدد المشاريع الصغيرة في العراق خلال مدة الدراسة، نتيجة لتدهور الوضع الأمني والاقتصادي بعد عام(2003) وهروب العديد من رؤوس الأموال إلى خارج البلد، فضلا عن ذلك أغلاق العديد من المصانع وتسريح عمالها، ورغم ذلك تحتل المشاريع الصغيرة في العراق أهمية بالغة من إجمالي المشاريع الصناعية، التي بلغت في عام (2004) (96.8%) من إجمال عدد المشاريع في العراق، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (42.6-%) عن عام (2003) سبب هذا الانخفاض في النمو السنوي هو انخفاض عدد المشاريع في عام (2004) كما موضح في جدول (1)، في حين بلغت أدنى نسبة لأهمية المشاريع الصغيرة في عام (2008) وبلغت (94.7%) من إجمالي عدد المشاريع ، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (12.4-%) في العام نفسه وعلى الرغم من هذه النسب المرتفعة لأهمية المشاريع الصغيرة في العراق لكن معدل النمو يكون نسبة سالبة، وذلك لانخفاض المشاريع الصغيرة خلال هذه المدة نتيجة لإهمال القطاع الصناعي الخاص لاسيما المشاريع الصغيرة ، مما أدى إلى تدهور المنافسة لصالح السلع الأجنبية وأغلاق اغلب المصانع والمعامل الصغيرة أبوابها، وتفاقم ظاهرة البطالة في البلد وانتشار الفقر ، بينما بلغت أعلى نسبة لأهمية المشاريع الصغيرة في العراق عام (2014) وبلغت (98.5%) من أجمالي عدد المشاريع، فضلا عن ارتفاع معدل النمو السنوي الذي بلغ (324.7%) نتيجة لارتفاع عدد المشاريع الصغيرة في هذا العام، واستمرت هذه الزيادة في عدد المشاريع وبلغت (97%) عام (2015) وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.08%)، يعزى سبب هذا الزيادة في عدد المشاريع إلى اطلاق خطة التنمية الوطنية (2010-2014)، كذلك المبادرة الصناعية واطلاق حملة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل قفزة أسعار النفط الخام للمدة (2010-2014) أذ تجاوز (140دولار) في بعض السنوات، فضلاً عن اطلاق الأموال المعلقة التي كانت بحوزة

[1]- عمر خلف محمد الأنباري، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الأنبار، العراق، 2011، ص ص 86-85

[2]- محمد كاظم شمخي الدراجي، مصدر سابق، ص ص 66-65

الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) وزيادة الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة بكونها أعمال صغيرة وفردية وتتميز بقابليتها على التشغيل وخلق فرص العمل، بعد ذلك انخفض عدد المشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة (2016-2017) نتيجة لتدهور الوضع الأمني في بعض محافظات العراق وما رافقه من تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلد وانشغال الحكومة بعمليات التحرير وإهمال القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة، ورغم هذا الانخفاض في عدد المشاريع بقيت المشاريع الصغيرة تتميز بالأهمية وبلغت خلال العامين (97.2% , 97.4%) من إجمالي عدد المشاريع وبمعدل نمو سنوي بلغ (15.51% , 7.28%)

جدول (1)

الأهمية النسبية ومعدل النمو السنوي للمشاريع الصغيرة وعدد العاملين في المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2003-2018)

السنوات	العاملين في المشاريع الصغيرة			المشاريع الصغيرة		
	عدد العاملين في المشاريع الصغيرة (1)	معد النمو السنوي (%) (2)	الأهمية النسبية (%) (3)	عدد المشاريع الصغيرة (4)	معدل النمو السنوي (%) (5)	الأهمية النسبية (%) (6)
2003	50247		72.7	17929		96.9
2004	64338	28.04	69.8	17599	-1.84	96.8
2005	36379	-43.64	64.4	10088	-42.6	95
2006	46494	27.80	71.7	11620	15.19	96.1
2007	53679	15.45	74.6	13406	15.37	96.5
2008	38677	-27.95	65.4	11741	-12.4	94.7
2009	27780	-28.17	56.4	10289	-12.3	95
2010	36898	32.82	63.8	11131	8.18	95.2
2011	145385	294.02	84.8	47281	324.7	98.5
2012	146210	0.57	77.9	43669	-7.64	98
2013	92059	-37.04	72.2	27694	-36.5	97
2014	84272	-8.46	72.8	21809	-21.2	96.7
2015	67157	-20.31	67.5	22480	3.08	97
2016	81920	21.98	75.6	25966	15.51	97.2
2017	93644	14.31	78.8	27856	7.28	97.4
2018	83375	-1097	76.6	25747	-7.57	97

المصدر: (4,1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2003-2018)-(6,5,3,2) من أعداد الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول

2- مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل بعد عام 2003:

نلحظ أن هناك علاقة طردية بين عدد العاملين وعدد المشاريع، أي يزداد عدد العاملين مع زيادة عدد المشاريع، وضح جدول (1) انخفاض نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل عام (2004) نتيجة لانخفاض عدد المشاريع الصغيرة، التي بلغت (69.8%) من إجمالي عدد العاملين وبمعدل نمو سنوي بلغ (28.04%) في حين بلغت أدنى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل عام (2009) والتي بلغت (56.4%) وبمعدل نمو سالب بلغ (28.17-%)، نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي والأمني وما رافق ذلك من انخفاض عدد المشاريع الصغيرة وانخفاض عدد العاملين في العراق، وفي المقابل بلغت أعلى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل عام (2011) وكانت نسبته (84.8%) وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (294.02%)، ويعزى سبب هذا

الارتفاع في نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل هذه المدة إلى تحسن لوضع الأمني والاقتصادي وما رافق ذلك من فتح العديد من المعامل والمصانع أبوابها، فضلا عن زيادة الإيرادات النفطية وزيادة الدعم الحكومي للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة كونها المحور الأساسي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتسريع النمو.

شكل (2)

الأهمية النسبية للمشاريع الصغيرة وعدد العاملين في المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2003-2018) (%)

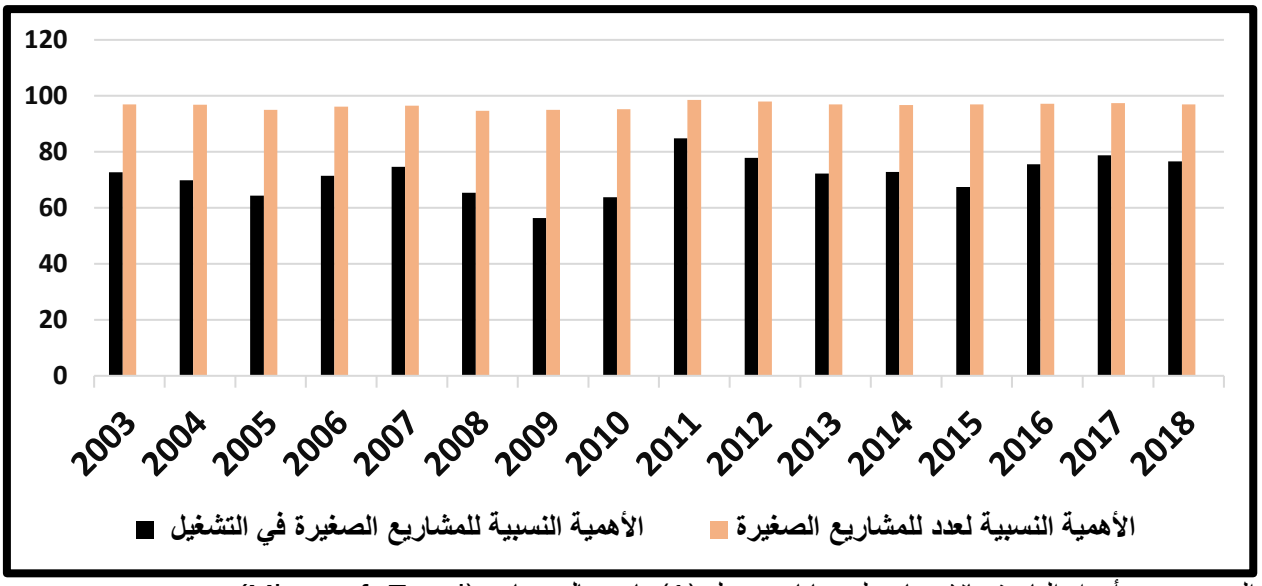

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1) باستعمال برنامج (Microsoft Excel)

المحور الثالث: مؤشرات تطور المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2003-2018)

أولاً: مؤشر قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة:

تمثل قيمة الإنتاج ما تحصل عليه المنشآت الصناعية من أيراد نقدي مباشر من خلال قيامها بالعملية الإنتاجية، ونحصل على قيمة الإنتاج من خلال ضرب (الكميات المنتجة في أسعارها أي بسعر كلفة الإنتاج عناصر الإنتاج وذلك لأجل استبعاد أثر الهوامش مثل هوامش النقل والإعانات مضافاً إليها الرسوم والضرائب).[1] ويمكن أن نلحظ من جدول (2) ارتفاع قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة عام (2004) وبلغت أعلى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج خلال مدة الدراسة (47.5%) من مجموع الإنتاج في الصناعة التحويلية، وبمعدل نمو سنوي بلغ (97.22%)، نلاحظ الارتفاع التدريجي في قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة بالرغم من انخفاض عدد المشاريع الصغيرة خلال المدة من (2011- 2004) ألا أن قيمة الإنتاج أخذت بالارتفاع خلال هذه المدة نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار في البلد خلال هذه المدة، وبلغت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج عام (2011) بما يقارب (46.9%) من أجمالي الإنتاج في الصناعة التحويلية، وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (150.35%)، ويعزى سبب هذا الارتفاع في قيمة الإنتاج خلال هذه المدة إلى تحسن الوضع الأمني والاقتصادي في البلد وارتفاع عائدات النفط وزيادة الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة، مما أدى إلى زيادة عدد المشاريع في العراق مما أدى ذلك إلى زيادة قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة، وخلال المدة (2014-2018) انخفضت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج، أذ بلغت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج بما

[1]- احمد إبراهيم محمد، دور المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق خلال (1990-2003)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 87، 2009، ص 168

يقارب (20.5%) عام (2015) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (90.52-%) في حين استمرت هذه النسبة بالانخفاض وبلغت (18.6%) عام (2018) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (3.82-%)، ويعود سبب هذا الانخفاض في نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج إلى العديد من الأسباب:

1- الإهمال المتعمد من قبل صانعي القرار في الحكومة العراقية والتحيز لصالح المشاريع الكبرى والقطاع العام.
2- تدهور الوضع الأمني في العراق وما نتج عنه من تدمير معظم المعامل والمصانع وخروجها من خط الإنتاج مما أدى إلى تدني نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج.
3- اتجاه الحكومة العراقية إلى زيادة الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة مما أدى لتدهور القطاع الصناعي.

جدول (2)

معدل النمو السنوي والأهمية النسبية للإنتاج والقيمة المضافة في المشاريع الصغيرة للمدة (2018-2003)

السنوات	الإنتاج في المشاريع الصغيرة			القيمة المضافة في المشاريع الصغيرة		
	الإنتاج (1)	معدل النمو السنوي (%) (2)	الأهمية النسبية (%) (3)	القيمة المضافة (4)	معدل النمو السنوي (%) (5)	الأهمية النسبية (%) (6)
2003	413729.8	-	46. 5	193874.1	-	52.5
2004	815977.8	97.22	47. 5	815977.8	56.24	42.3
2005	658655.3	-19.28	36	658655.3	-8.75	33.9
2006	1103756.7	67.58	39. 5	1103756.7	76.07	35.9
2007	812441.1	-26.39	30. 6	812441.1	-29.06	25.7
2008	834224.2	2.68	28.9	385986.8	11.80	20.5
2009	815953.5	-2.19	17.9	426722.2	10.55	16.4
2010	1556336.0	90.74	30.2	986589.1	131.20	34.1
2011	3896267.4	150.35	46.9	1931345.9	95.76	43.2
2012	4567101.9	17.22	46.2	2500806.5	29.49	48.3
2013	3289710.3	-27.97	36.1	1388589.8	-44.47	33.2
2014	1924980.2	-41.48	23.3	992510.4	-28.52	31.9
2015	182396.8	-90.52	20.5	305214.3	-69.25	13.2
2016	2079915	14.03	24.5	1053395.3	45.13	32.2
2017	2016330	-3.06	22.1	1007835.1	-4.33	28.3
2018	1939289	-3.82	18.6	912009.6	-9.51	21.2

المصدر: (4,1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2003-2018)-(6,5,3,2) من أعداد الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول

شكل (3)

الأهمية النسبية للإنتاج في المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2003-2018)

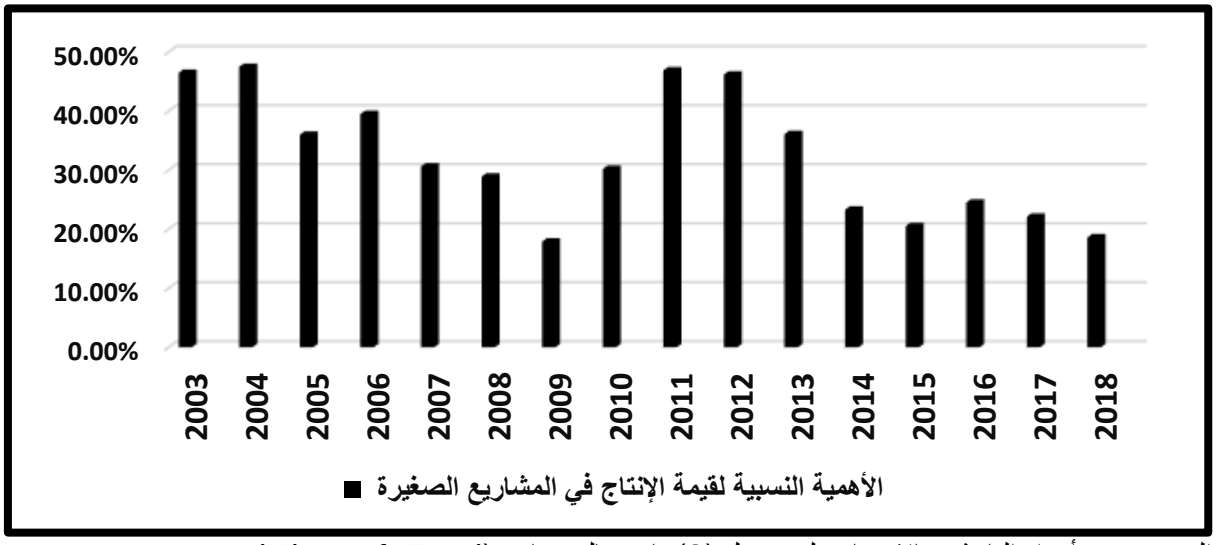

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (2) باستعمال برنامج (Microsoft Excel)

ثانياً: مؤشر القيمة المضافة في المشاريع الصغيرة في العراق:

يتضح من جدول (2) تدني نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة بعد عام (2003)، وبلغت (42.3%) من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، وبمعدل نمو سنوي بلغ (56.24%)، استمرت هذه النسبة بالانخفاض وبلغت ما يقارب (16.4%) من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (10.55%)، ويعود سبب هذا التدني في نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة خلال هذه المدة كما أشرنا سابقاً تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية بعد عام (2003)، بعد ذلك ارتفعت هذ النسبة خلال المدة (2010-2013) وسجلت أعلى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة عام (2012) وبلغت ما يقارب (48.3%) من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، ويعود هذا الارتفاع نتيجة لانتعاش الاقتصاد العراقي وارتفاع عائدات النفطية، التي ساهمت بشكل كبير في تمويل المشاريع الصغيرة فضلا عن الدعم المقدم من قبل الحكومة لهذه المشاريع، رغم أن هذا الارتفاع لم يعبر عن الإرادة والنية الحقيقة من قبل صانعي القرار لدعم القطاع الصناعي الخاص ودعم المنتوج المحلي وتوفير الحماية اللازمة له، خلال المدة (2018 – 2014) تراجعت هذه النسبة بشكل كبير وسجلت أدنى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة خلال مدة الدراسة في عام (2015) وبلغت (13.2%) من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (69.25-%)، ليستمر هذا التراجع في نسب المساهمة وبلغت عام (2018) ما يقارب (21.2%) من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (9.51-%)، ويعود سبب هذا التراجع في نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة خلال المدة المذكورة إلى تدهور الأوضاع الأمنية وما رافق ذلك كما أشرنا سابقاً.

مخطط (1)

معدل النمو السنوي للقيمة المضافة في المشاريع الصغيرة للمدة (2004-2018)

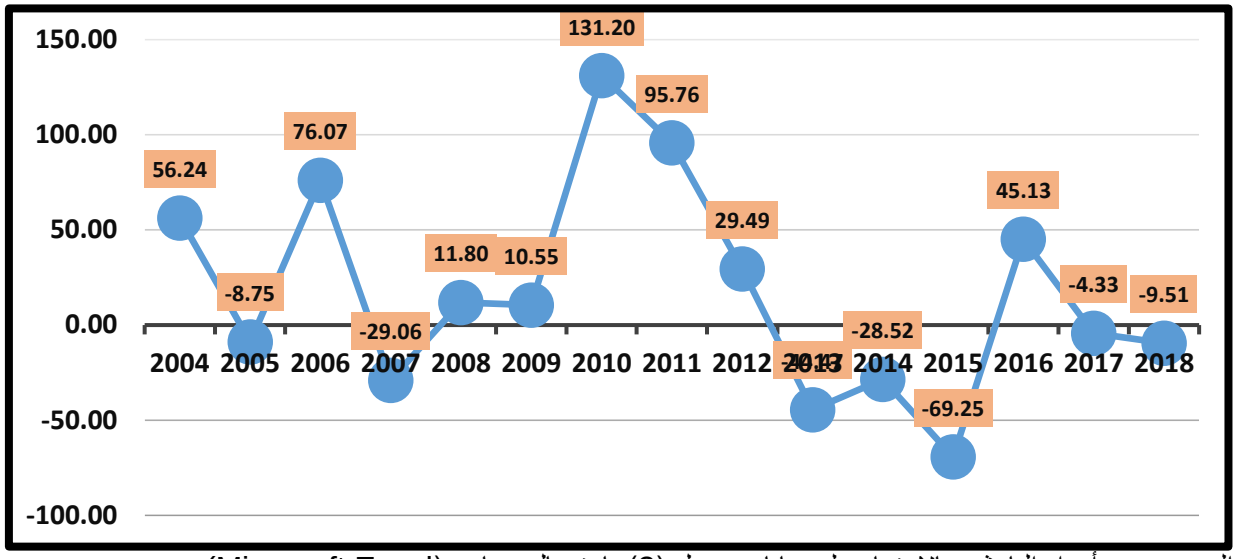

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (2) باستعمال برنامج (Microsoft Excel)

ثالثاً: مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق:

يعكس تحليل نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي مدى تطور ونمو هذه المشاريع في البلد وقابليتها على امتلاك القدرة التنافسية التي تجعلها قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية. [1] وشهدت مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي حالة عدم استقرار خلال المدة (2003-2009)، أذ نلحظ من جدول (3) انخفاض مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي عام (2004) فبلغت حوالي (1.5 %)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (97.22%) واستمر هذه الانخفاض بشكل تدريجي وسجلت عام (2008) ادنى نسبة مساهمة خلال المدة المبحوثة، فبلغت (0.53%)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.68%) في العام نفسه، ويعزى سبب هذا التراجع إلى توقف العديد من المشاريع الصغيرة بعد عام (2003)، إذ شهد هذا العام تعطل العديد من المصانع والمعامل وتوقفها عن العمل نتيجة لتعرضها للتخريب، مما أدى إلى أضعاف مساهمة القطاع الصناعي الخاص بشكل عام والمشاريع الصغيرة بشكل خاص في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة المذكورة، وشهدت المدة (2010-2012) زيادة في عدد المشاريع الصغيرة وارتفاع نسبة مساهمتها في (GDP)، وبلغت عام 2010 حوالي (0.93 %)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (90.74%) لتستمر بعد ذلك في الارتفاع وبلغت أعلى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) خلال مدة الدراسة عام (2011) بما يقارب (1.8%) وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (150.35%) ويعزى سبب هذه الارتفاع إلى ارتفاع عائدات النفط، فضلا عن المبادرات المحلية للتنمية الصناعية خلال هذه المدة التي ساعدت على تمويل وانعاش المشاريع الصغيرة، وبعد ذلك تباينت نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) خلال المدة (2013 – 2018) بين الانخفاض والارتفاع، وبلغت ما يقارب (0.91%, 0.76%) خلال العامين (2017-2018) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (90.31%-, 3.82%-)، يعزى سبب هذا التباين خلال المدة المذكورة إلى تدهور الوضع الاقتصادي والأمني كما أشرنا سابقاً مما ساهم ذلك بانخفاض مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

جدول (3)

مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003 – 2018)

(مليون دينار)

[1]- حسين شريف نعيم، مصدر سابق، ص 68

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة (2)	نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) (%) (3)	معدل النمو السنوي لمساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) (%) (4)
2003	29,585,788.60	413,729.80	1.4	-
2004	53,235,358.70	815,977.80	1.5	97.22
2005	73,533,598.60	658,655.30	0.89	-19.28
2006	95,587,954.80	1,103,756.70	1.2	67.58
2007	111,455,813.40	812,441.10	0.73	-26.39
2008	157,026,061.60	834,224.20	0.53	2.68
2009	130,642,187.00	815,953.50	0.62	-2.19
2010	167,093,204.40	1,556,336.00	0.93	90.74
2011	217,327,107.40	3,896,267.40	1.8	150.35
2012	254,225,490.70	4,567,101.90	1.8	17.22
2013	273,587,529.20	3,289,710.30	1.2	-27.97
2014	266,332,655.10	1,924,980.20	0.72	-41.48
2015	194,680,791.10	182,396.80	0.93	-90.52
2016	196,924,141.70	2,079,915.00	1.2	14.03
2017	221,665,709.50	2,016,330.00	0.91	-90.31
2018	254,870,791.60	1,939,289.00	0.76	-3.82

المصدر: (2,1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2003-2018)- (4,3) من أعداد الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول

الجدول أعلاه يوضح مدى ضآلة مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي ومدى تذبذب هذه النسبة ويعود سبب هذا التذبذب إلى عدة مشاكل ومن أبرزها ما يأتي. [1]

1- تقادم معظم معدات الإنتاج واندثار الكثير وانتهاء عمرها الإنتاجي نتيجة لعدم استبدال الأجزاء المندثرة.
2- العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على تطوير العملية الإنتاجية والتي امتدت لأكثر من ثلاثة عشر سنة.
3- أصبح العراق بعد عام 2003 سوقا رائجاً للكثير من السلع المستوردة وبكفاءة متدنية مما أثر على الإنتاج المحلي.
4- عدم توفر الطاقة الكهربائية التي تؤدي إلى تعطيل عملية الإنتاج وتسبب خسائر فادحة وانخفاض مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية.
5- تعرض العديد من المعامل والمصانع بعد عام 2003 إلى عمليات السلب والنهب وفقدان معداتها الإنتاجية.

مخطط (2)
لبيان معدل النمو السنوي لمساهمة المشاريع الصغيرة (GDP) للمدة (2004-2018)

[1]- عبد الله نجم عبد الشاوي، وأخرون، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد التاسع والثمانون، 2011، ص 4

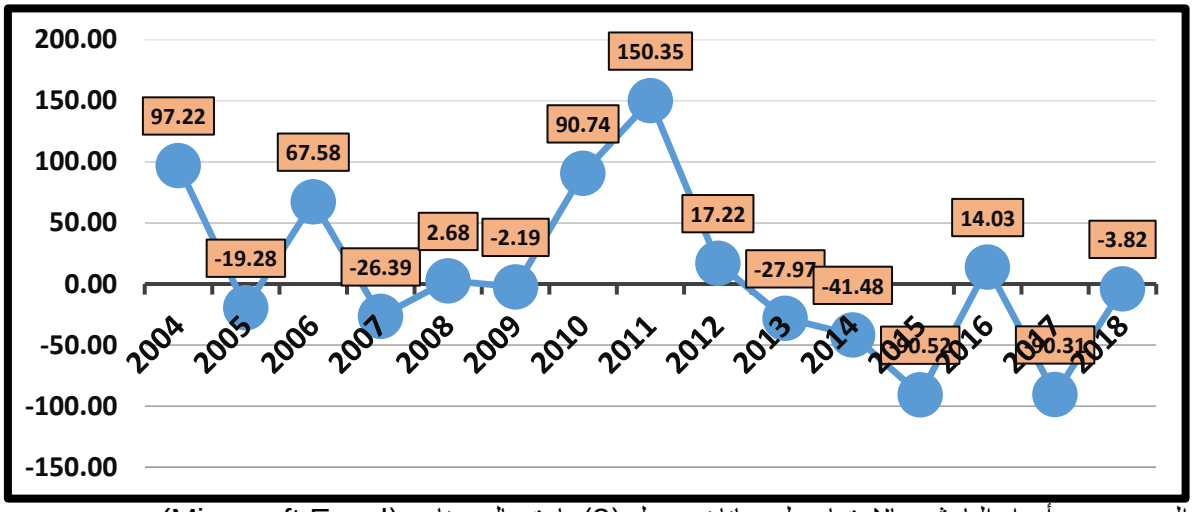

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (3) باستعمال برنامج (Microsoft Excel)

ومما تقدم نلحظ أن نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) تعد منخفضة جداً أذا ما تم مقارنتها بمثيلاتها في الدول العربية، أذ بلغت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) في مصر (80%) وبلغت في الأمارات (49%)، كما بلغت في فلسطين (46%) وبلغت هذا النسبة في كل من السعودية ولبنان (27% - 22.3%) على التوالي وبلغت في كل من البحرين والأردن (40% - 35%) على التوالي ومن هذه المقارنة مع الدول العربية نصل إلى نتيجة مفادها أن المشاريع الصغيرة في العراق تعاني من الإهمال، لأسباب داخلية أو خارجية تمت الإشارة أليها عند تحليل الحالات السابقة. [1]

شكل (4)

مساهمة المشاريع الصغيرة الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية

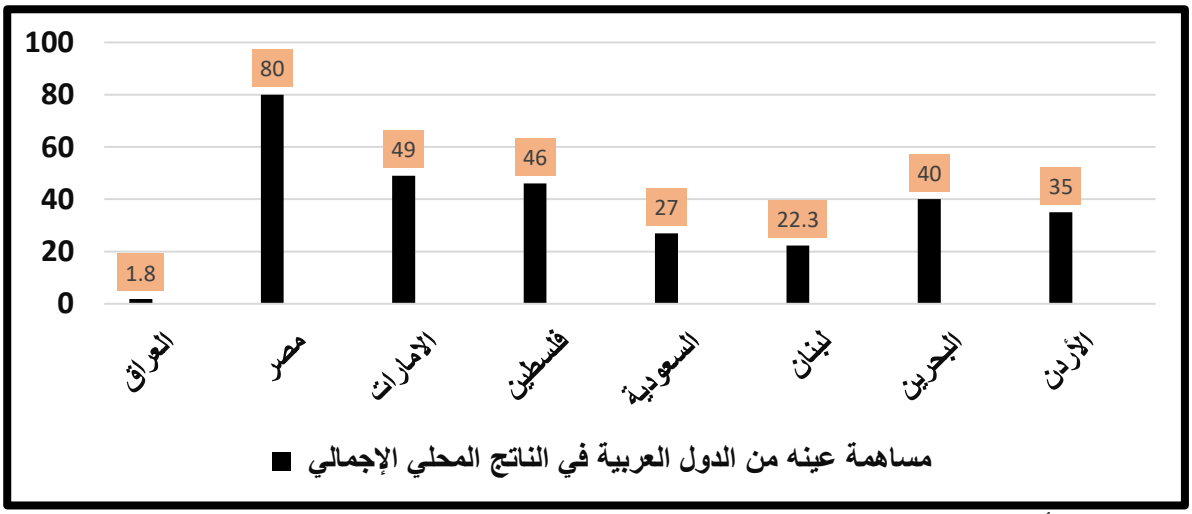

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبو ظبي – الأمارات العربية المتحدة، 2019

الاستنتاجات والتوصيات...

[1]- صندوق النقد العربي، وأخرون، مصدر سابق، ص 12

أولاً: الاستنتاجات...

1- أن السياسة الصناعية في العراق لم تسهم بشكل واضح في النهوض بالدور التنموي للمشروعات الصغيرة وكان دورها ضعيف جدا وبالتالي يعزى سبب ضعف الدور التنموي للمشاريع الصغيرة في العراق إلى ضعف إجراءات السياسة الصناعية الداعمة للمشاريع الصغيرة.
2- تعد السياسات الصناعية من أهم الوسائل التي تتيح للدولة التدخل من أجل تطوير وترقية المشاريع الصغيرة وتحسين القدرة التنافسية بالنسبة لقطاع معين أو للقطاعات ككل أو مشروع يتمتع بالأهمية للاقتصاد، إضافة إلى دور السياسات الصناعية في تغيير هيكل الصناعة من خلال الإجراءات والقوانين والدعم المالي الممنوح لبعض المشاريع ذات الأهمية في هذا القطاع.
3- عانت المشاريع الصغيرة من الإهمال والتحيز للمشاريع الكبيرة ونلاحظ خلال مدة الدراسة ضعف مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة وبلغت عام 2018 (21.2%)، وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وبلغت (0.76%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى ضعف السياسات والإجراءات المتبعة من قبل صانعي القرار في الحكومة العراقية.
4- تميزت المشاريع الصغيرة بدورها المتميز في التشغيل وتوفير فرص العمل بلغت أدني مساهمة لها عام 2009 ما نسبته (56.4%)، وأعلى مساهمة لها في التشغيل عام 2011 ما نسبته (84.8%) وهذه نسبة كبيرة لا يستهان بها وتدل على أهمية المشاريع الصغيرة في العراق وضرورة العمل على ترقيتها.

التوصيات ....

1- ضرورة تحقيق التكامل الاستراتيجي بين السياسة الصناعية مع بقية السياسات الاقتصادية لضمان توفير الحوافز المالية والنقدية للاستثمار الصناعي بما في ذلك دعم الصناعات الصغيرة.
2- ضرورة قيام الحكومة العراقية بتشجيع إقامة معارض دولية خاصة لمنتجات المشاريع الصغيرة والترويج لها وتعريف المستهلك بمنتجات هذه المشاريع، كذلك خلق الترابطات الأمامية والخلفية بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة.
3- ضرورة إنشاء هيئة وطنية خاصة مسؤوليتها تقديم الدعم والتمويل للمشاريع الصغيرة في العراق وتكون مرتبطة برئاسة الوزراء ولها فروع في كل الوزرات ذات العلاقة بالمشاريع الصغيرة.
4- ضرورة مراجعة وتخفيف الإجراءات المطلوبة من قبل المؤسسات المالية مثل سعر الفائدة ومدة التسديد من اجل الحصول على التمويل ووضع السياسة المصرفية الملائمة لمنح القروض للمشاريع الصغيرة والاهتمام بالشركات المانحة والضامنة للقروض.
5- ضرورة تقديم الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة من خلال حماية منتجاتها من الإغراق التجاري عن طريق تفعيل إجراءات الحد من الإغراق إضافة إلى الإعفاء الضريبي وتقديم الخدمات بأسعار مناسبة للمشاريع الصغيرة من أجل زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.
6- ضرورة تطبيق سياسات صناعية واضحة من اجل تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة وجعلها أداه فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل العراقي وتحسين إنتاجية المشاريع الصغيرة في العراق وزيادة قدرتها التنافسية.

المصادر....

أولا: المصادر العربية...

1. إبراهيم احمد البدوي، سامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر، مجلة عمران، العدد 3/9، 2014
2. أمين حواس، عودة السياسات الصناعية ما هو الجديد، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد الثاني، 2018
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، أثر السياسة الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمم المتحدة، نيويورك،2007
4. احمد إبراهيم محمد، دور المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق خلال (1990-2003)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 87، 2009
5. احمد كامل حسين الناصح، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 69، 2008
6. حطاب موراد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2016
7. حسين شريف نعيم، دور مؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، العراق، 2015
8. خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2007
9. رائد خضير عبيس كاظم، المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، العراق، 2014
10. شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر، 2011
11. صندوق النقد العربي، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبو ظبي – الأمارات العربية المتحدة، 2019
12. عبد الله نجم عبد الشاوي، عامر احمد محمد، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد التاسع والثمانون، 2011
13. عمر خلف محمد الأنباري، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الأنبار، العراق، 2011
14. غفار عباس كاظم، السياسات الصناعية في الوطن العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مكتب الدراسات والسياسات العامة، عمان- الأردن، 1986
15. فلاح خلف الربيعي، السياسات الصناعية، الروسم للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، 2015
16. فلاح خلف الربيعي، سبل النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، الحوار المتمدن، العدد 2221، 2008، متاح على الشبكة الدولية www.ahewar.org.com
17. محمد كاظم شمخي جبر الدراجي، تأهيل الصناعات التحويلية في ضوء برنامج البرنامج الحكومي (الشركة العامة للصناعات الكهربائية / حالة دراسية) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، العراق، 2016
18. مدحت القريشي، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين والمعارضين)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 76، 2014
19. محمد عبد الهادي رشيد، دور حاضنات الأعمال للنهوض بالمشروعات الصغيرة تجارب لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011
20. نذير مياح، السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1989 – 2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2010
21. نواف أبو شمالة، السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 39، 2017

22. وليد احمد العطاس، دور السياسة الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2010

ثانيا: المصادر الأجنبية...

1-Cimoil et al , industrial policy and Development The political Economy of capabilities Accumulation , NOW York ; -7oxford university ,2013
2-Andrew Goh, **Towar ds An Innovation-Driven Economy Through Industrial Policy-Making** , the innovation journal Singapore, Volume 10(3), article 34, 2005

3-Xavier Vanden Bosch , industrial policy in the EU , ECONT PAPER 69 , September 2014

Abstract

This research discussed the importance of industrial policy and its role in the development of small projects and standing on the most prominent challenges and obstacle, which it faced small projects in Iraq, the most important of which are: (Deliberate neglect of small projects in Iraq compared to large projects), and Contribute to building a strong diversified economy through the promotion and development of small enterprises, The research aims to identify the developmental role of industrial policy In developing small projects in Iraq, as well as diagnosing and enhancing the developmental role of small projects, This requires the design of industrial policies that work to overcome the obstacles and challenges facing these projects, and the research came to the conclusion say that: The weak developmental role of small projects in Iraq, Represented by its weak contribution to the main economic indicators Especially the added value and the operation, because the neglect of the industrial policy whose actions were marked base for big projects , and that the weakness of small projects was reflected in a weak performance of the private sector in general in Iraq.

Keywords: industrial policy, small projects, development, the Iraqi economy